



سورية مرهونة اقتصادياً لروسيا وإيران. وتفيد الأخبار المعلنة عن توقيع عقود روسية وإيرانية، من أجل تملك واستثمار وإدارة قطاعات استراتيجية من الثروة الوطنية، كالغاز والفوسفات والنقل فترات زمنية طويلة، تصل حتى نصف قرن، كما هو حال الغاز الذي وقعته شركة الملياردير الروسي، غينادي تيمشنكو، الشريك لعائلة الرئيس فلاديمير بوتين.

يبدو أن الهيمنة السياسية على جزء كبير من سورية من الاحتلالين، الروسي والإيراني، لا تؤدي الغرض. علينا أن نأخذ في الاعتبار كلفة المساعدة العسكرية التي قدمتها روسيا وإيران للرئيس السوري، بشار الأسد، وعائلته والأطراف المتحالفة معه، طوال ثمانية سنوات من الثورة السورية. وكما هو معروف، الفاتورة باهظة جداً، وتقدر بالمليارات. وفي كل الأحوال، لا يمكن أن تتنازل الدولتان عن الديون التي باتت مترتبة على النظام، فهما أرسلتا قواتٍ إلى سورية لخوض حربٍ طويلة، باتت خسائرها كبيرة في الأرواح والماديات. وهذا يعني أن هذين الشريكين في الحرب لن يوفرا فرصةً من أجل تعويض خسائرهما.

سورية بلد مريض، يجري توزيع مقدراته بين الاحتلالات الأجنبية تحت إشراف روسيا التي صارت صاحبة الحصة الأكبر في الاقتصاد والسياسة والأمن. هي التي تفاوض الولايات المتحدة على منطقة الجزيرة الواقعة تحت سيطرة قوات سورية الديمقراطية. كما أنها ترسم لإسرائيل حدود أمنها، وتتفاوض مع تركيا على إدلب ومناطق درع الفرات وغصن الزيتون. ووصل نفوذها إلى أنها تحدد لإيران نسبتها من العوائد الاقتصادية، ومناطق الوجود الأمني وال العسكري. وكما هو واضح من العقود الأخيرة التي وقعتها شركة الملياردير الروسي تيمشنكو (ستروي ترانس غاز CTG)، تحصل روسيا على النسبة الأكبر من المشاريع بحدود نسبة 70%， وهذا يعني أن إيران خسرت رهانها على احتكار الكعكة السورية، وباتت حصتها مترکزةً على استملك أراضٍ وعقارات في المدن الكبرى، وخصوصاً في دمشق ومحيطها، وصارت تتمدد في العامين الأخيرين إلى

مدن أخرى، مثل حمص وحلب، وحتى الحسكة.

وتفضح الاتفاques التي جرى توقيعها حتى الآن البروباغندا الروسية الإيرانية التي تتحدث عن حرب ضد الإرهاب في سوريا، وصار واضحًا أن تدخل هاتين القوتين، السياسي والعسكري، أملته مصالح اقتصادية وحسابات الموقع الاستراتيجي، وبات بمثابة القيد المعلق في رقبة البلد، ولا فكاك منه، طالما أن المafيات المحيطة بالأسد لا تزال في السلطة، فهؤلاء هم الضمانة الوحيدة لتحصيل الديون الروسية والإيرانية، وما عدا ذلك مناورات وأكاناب مكشوفة، يروجها المحتلون الجدد. بشار الأسد دمر البلد وهجر أهله، وهو يرهن ثرواتها لأكثر من نصف قرن للروس والإيرانيين الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية في سوريا، وذلك كله من أجل أن يحتفظ، هو والمافيات المحيطة به، بكرسي الحكم. وجود الأسد ومافياته يقدم غطاء للاحتلال، وهذا ما يفسر سبب التمسك به من جميع المستفيدين من تقاسم سوريا. ولكن هذا لا يعني أن يقبل السوريون بالواقع المزري الذي أوصل الأسد سوريا إليه، ففي نهاية المطاف، هذا البلد هو للسوريين، وليس لآل الأسد، وعليهم أن يستعيدوه بكل الوسائل المشروعة. والأمر الغريب أن تقاسم سوريا بين الروس والإيرانيين يتم وسط صمت شامل، ولم يصد أي رد فعل، حتى من الذين يقدمون أنفسهم أنهم يمثلون الثورة، فهؤلاء جلسوا إلى جانب الروس في مفاوضات أستانة، وكان كل شيء على ما يرام. والملحوظ أن هؤلاء الممثلين يفصلون بين روسيا قوة احتلال وطرفًا في المباحثات السياسية.

وضع القبضة الروسية على الحصة الأكبر من المشاريع في سوريا بروفة لإعادة الإعمار التي ستتكلف مئات مليارات الدولارات، وفي ظل المقاطعة الدولية سوف تحول سوريا إلى حقل استثمار روسي.

المصادر:

العربي الجديد